



تخفيض التصنيف الائتماني لمصر
وانعكاساته وسبل الخروج من الازمة

تخفيض التصنيف الائتماني لمصر وانعكاساته وسبل الخروج من الازمة

وسط اوضاع جيوسياسية غير مستقرة وازمات متتالية لها تداعيات اقتصادية يعانى منها العالم بأثره، تقف الدولة المصرية امام التحدى الاكبر وهو الشح الدولارى لتمويل احتياجاتها التمويلية والذي يعد ازمة اسفرت عن خلل هيكلى فى الاقتصاد المصرى الا وهو الاعتماد على الاموال الساخنة - التى انتقلت هاربه الى خارج مصر اثر رفع الفيدرالى المتوالى لاسعار الفائدة- وعدم كفاية اصول مصر بالعملة الاجنبية لسداد التزاماتنا بالعملة الاجنبية. وتقع الدولة بين تنفيذ المزيد من الاصلاحات التى تعهدت بها لصندوق النقد الدولى - والتى من اهمها مرونة سعر الصرف وبرنامج الطروحات تنفيذيا لاستراتيجية بيع الاصول المملوكة للدولة لتدبير احتياجاتها التمويلية - وبين تخفيض التصنيف الائتمانى لمصر والصادر من وكالات التصنيف الدولية لما له من اثر سلبي على تراجع قيم السندات المصرية والجدارة الائتمانية وزيادة درجة المخاطر المتوقعة وبالتالي عدم القدرة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر، ومدى قدرة مصر على التفاوض مع المستثمرين. وقد استند خفض وكالات التصنيف الائتمانية (موديز - فيتش - ستاندرد اند بورز) الى الاسباب التالية:

صعوبة حصول مصر على التمويل الخارجى وضعف الاحتياطيات بالعملة الاجنبية مقارنة بنسبة الدين الخارجى قصير الاجل وهو ما يعد مؤشر خطر بالغ.

مخاطر السيولة المتزايدة التى تواجهها مصر والقدرة على تحمل الديون نظرا لتباطؤ بيع الاصول المملوكة للدولة والنتائج عن عدم وجود تقييم عادل للاصول لاستغلال الوضع الراهن للاقتصاد المصرى فى ظل اوضاع جيوسياسية غير مستقرة وازمات متعاقبة عالميا.

القلق حول استدامة الدين العام والذي يعزى الى ارتفاع نسبة خدمة الدين الناتج عن الاثر التضخمى لانخفاض قيمة العملة على نسبة الدين الى الناتج المحلى الاجمالى.

واوضحت وكالات التصنيف وجود تحسن فى ارقام الاحتياطى الاجنبى وتوقعت فيتش انخفاض طفيف فى نسبة العجز فى الحساب الجارى الى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى فى العامين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ اثر تحسن ايرادات السياحة ومتحصلات قناة السويس.

ويأتى السؤال جليا هل هناك تحيز من وكالات التصنيف الثلاث ضد مصر أم أن الامر اصبح جليا وضاعطا على الاقتصاد المصرى لاتخاذ مسارا للاصلاح الهيكلى؟ وهل يؤثر خفض التصنيف الائتمانى الصادر من هذه الدول على جذب الاستثمارات والتمويل الخارجى ام قد يشوبه بعض المصالح السياسية؟ وهنا يأتى الفيصل حول تصنيف هذه الوكالات لامريكا وتركيا وروسيا على

سبيل المثال على الحصر والاستثمارات فى هذه الدول. وهذا يعنى أن وجود اصلاحات هيكلية هو المعيار الاهم لجذب الاستثمار.

وبناء على ما سبق فانه يمكن سرد أهم التوصيات بشأن تخفيف المخاطر الناشئة عن الأزمة الحالية وكيفية التعامل مستقبلا:

تعزيز الاحتياطي الدولارى من خلال حسن ادارة التدفقات الدولارية وتعزيز مصادرها والتي من اهمها ملف السياحة والانتاج والتصنيع والاستثمار.

الاتجاه نحو سياسات اقتصادية مرنة تدفع وتحفز رؤوس الأموال إلى الاستثمار مرة أخرى، بالإضافة الى مزيد من الرقابة على الاسواق.

العمل على وجود سياسات ثابتة مستقرة فيما يخص ملف الاستثمار والعمل على التواصل مع المستثمرين الاستراتيجيين ذوى التخصص بصناعات بعينها وتسهيل كافة الاجراءات ووضع الضمانات التى من شأنها تؤدى الى الثقة بالاقتصاد المصرى وعدم منازعة الدولة مما يهدد مصالحهم.

الاستفادة من الخبراء الاقتصاديين ذوى الخبرة لوضع استراتيجية للتصنيع بهدف التصدير ودراسة التكلفة والعوائد المرجوة منها وخطط زمنية محددة تتعكس على خفض عجز ميزان المدفوعات. العمل على إعادة ثقة المستثمرين ومؤسسات التصنيف الدولية في قدرة الإقتصاد المصرى على التعافي و امتصاص الصدمات.

لابد من تشديد أوجه الانفاق الحكومى مع تطبيق معايير الافصاح والشفافية وعمل توريق للاصول المدرة للعائد - سندات دولارية- مرتبطة بجزء من دخل هذه الاصول، لاستكمال المشروعات التى من المتوقع ان تدر عائد ذاتيا وليس التمويل بالدين، وان يسمح للمصريين للاستثمار بها.

طرح صكوك للاجارة فيما يخص المشروعات المدرة للعائد والتي يرجى استكمال التوسع بها مع التأكد من أن العائد المتوقع منها يفوق تكلفتها واخذ اجال الاستحقاق لهذه الصكوك بالاعتبار.

تبنى سياسات مالية تتبع أسقف الانفاق العام وللدين العام الأجنبي مما يخفف الضغط على العملة الأجنبية بما يجنب الاقتصاد القومى الوقوع مرة أخرى تحت ضغوط إما بتخفيض جديد للعملة أو الميول للاستدانة او اللجوء لطروحات جديدة.

الموائمة ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية والاصلاحات الهيكلية المرجوة وتعزيز النمو دون انفلات الاسعار.